

وزارة المالية مديرية الإسكان الحكومية

مناقصة رقم 11-2017

بموضوع وضع أجهزة صراف آلي في مجمعات المباني الحكومية والمحاكم

1. مديرية الإسكان الحكومية (فيما يلي: "مديرية الإسكان") تدعو بواسطة هذا الإعلان لتلقي عروض لوضع أجهزة صراف آلي في مجمعات المباني الحكومية والمحاكم, كما هو مفصل في مستندات المناقصة.
2. سوف يتم إجراء المناقصة كمنافسة علنية كما تنص على ذلك أحكام المادة 1ب من لوائح المناقصات الإلزامية للعام 1993, وكما هو مفصل في مستندات المناقصة.
3. شروط الحد الأدنى المطلوبة كما هو مفصل في البند 3 لكتيب المناقصة.
4. صاحب المناقصة غير مُلزم باختيار عرض معين, ويحق له الغاء المناقصة كلها أو جزء منها, أو تأجيلها لأسباب تتعلق بالميزانية, المسائل التنظيمية أو لأي سبب آخر حسب وجهة نظره الحصرية.
5. تكون فترة التعاقد منذ اختيار الفائز من قبل لجنة المناقصات وحتى تاريخ 30.6.2022, أو حتى أي تاريخ آخر, كما هو مفصل في البند 7 لكتيب المناقصة.
6. ابتداءً من موعد نشر هذا الإعلان (4.1.2018) سوق يكون بالإمكان الاطلاع على مستندات التوجه وتحميلها من موقع مديرية الإسكان, على الرابط:
<https://www.mr.gov.il/OfficesTenders/Pages/SearchOfficeTenders.aspx> تحت العنوان "المناقصات".
7. على مُقدمي العروض الراغبين بإرسال الأسئلة الاستفسارية, إرسالها للجنة المناقصات بواسطة البريد الإلكتروني: vita@mof.gov.il, حتى يوم الخميس, الموافق 18.1.2018, حتى الساعة 14:00 بالضبط.
8. سوف يتم نشر الأجوبة على الأسئلة الاستفسارية في موقع مديرية الإسكان على الانترنت من حين إلى آخر وحتى يوم الأحد الموافق 25.1.2018.
9. يجب وضع العروض في صندوق المناقصات المناسب في وزارة المالية, شارع كابلان 1 القدس, الطابق 3. على المُغلف يجب كتابة بخط واضح موضوع ورقم المناقصة, بدون أية علامات تعريف بمقدم العرض. يجب أن يشمل المُغلف على مُغلفين اثنين داخليين, حسب تعليمات البند 5 لكتيب المناقصة. خلال أيام الأحد-الخميس, بين الساعات 09:00-14:00 وحتى موعد أقصاه يوم الاثنين, الموافق 5.2.2018 في تمام الساعة 14:00 بالضبط.
10. لمزيد من التفاصيل بخصوص توجه مديرية الإسكان بخصوص مناقصة وضع أجهزة صراف آلية في مجمعات المباني الحكومية والمحاكم كما هو مفصل أعلاه- يجب الاطلاع على مستندات المناقصة كما هو مفصل في موقع الانترنت <https://www.mr.gov.il/OfficesTenders/Pages/SearchOfficeTenders.aspx>.
11. يجدر التوضيح أنه في حالة وجود تناقض بين هذا الإعلان وبين مستندات المناقصة, يكون ما ورد في مستندات المناقصة هو المُلزم.